الفصل الأول

موضع « نظام الحكم » فى الدين الإسلامى

١ — تمهيد : فى ظنى أن تحديد « موضع نظام الحكم » فى الدين الإسلامى ، مدخل أساسى لتناول الموضوع . ذلك أنه لقرون طويلة وحتى انهيار نظام الخلافة العثمانية فى العصر الحديث ، بدا وكأن مفهوم الدين مرتبط فقط بأركان الإسلام الخمسة من الناحية الشكلية ، وهى التوحيد والصلاة والصيام والزكاة والحج عند الاستطاعة ، بل وترك أمر تأدية بعض هذه الفروض إن لم تكن جميعها إلى ضمير الإنسان المسلم وحريته ، وسحب المجتمع رقابته على الفرد ، وحمايته لتأدية هذه الأركان واستمرارها ، حتى ما كان منها ذا طابع اجتماعى بحت ، ويحتاج إلى تدخل حقيقى من المجتمع كالزكاة .

وقد تكون بعض النظم الاجتماعية فى حياة المسلمين حاولت أن تأخذ شكلا دينياً ، ولكن هناك فارق كبير بين إعطاء « الشكل الدينى » للنظام ، وبين قيام هذا النظام على أساس دينى ، ونظام الحكم فى الإسلام حاول دائما أن يأخذ الشكل الدينى ، وفى ظنى أنه بعد عصر الخلفاء الراشدين الأربعة ، فإن نظام الحكم فى المجتمعات الإسلامية أخذ الشكل الدينى ، ولكنه لم يقم على أساس الدين ، وفرق كبير بين الإثنين ، فمحاولة إصباغ الشكل الدينى على نظام الحكم ، دون قيامه على أسس الدين ومبادئه ، يعنى أن الدين أصبح فى خدمة النظام القائم ، ولم يعد النظام فى خدمة الدين كما هو الواجب .

وما من شك فى أن مصر قد وصلت إلى درجة من التخلف رهيب تحت

ظل الحكم العثمانى والمملوكى ، وفى ظنى أيضاً أن مقدمات النهضة الحديثة منذ بداية الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ م) ثم عصر محمد على ، قد قامت على أساس مدنى وليس على أساس دينى ، واتجهت هذه النهضة صوب الحضارة الغربية تستقى منها نظمها ، وتقتنى خطاها ، وهذه مسألة هامة لابد أن نأخذها فى الحسبان . ذلك أن اتجاه حركة النهضة الحديثة فى اقتفاء أثر الحضارة الغربية جعل كثيراً من المفكرين وأولى الأمر فينا ، يسقطون مفاهيم الغرب ، ونظرياته عن النظام الاجتماعى بكل ما يشتمل عليه ، على مجتمعاتنا وأنظمتنا ، فى حين أن هذه المفاهيم الغربية مرتبطة أساساً بالتجارب التاريخية لهـــذه المجتمعات وهى بالتأكيد مختلفة عن تجارب المجتمعات الإسلامية . ومن ثم فإن إسقاط هذه المفاهيم على مجتمعاتنا ، يعنى تجاهل واقع هذه المجتمعات ، وتاريخها ، مما يجعلنا فى النهاية نفشل فى إيجاد التوازن المطلوب لإقامة حضارة حقيقية لها مظاهر مادية متقدمة ولهـا جوهر روحى قائم على أساس الدين الإسلامى وهو العقيدة التى تؤمن بها أمتنا .

ولأن مفكرينا الذين لهم ثقل كبير عند رسم السياسات العامة فى المجتمع هم فى الحقيقة أصحاب ثقافة غربية — وليس هذا لوماً أو انتقاصاً لهم ولكنه الواقع الذى يجب أن نرصده — فإنهم يعكسون مفاهيم الحضارة الغربية عن علاقة الدين بنظام الحكم ، على مجتمعاتنا الإسـلامية ، ففى أوربا الغربية نتيجة لتطورات تاريخية معينة ، خاصة فى مجال علاقة الكنيسة بالحياة العامة فى داخل المجتمع ، انتهى الأوربيون إلى فصل الكنيسة عن حركة تسيير المجتمع ، نتيجة لحركة الإصلاح الدينى التى قادها لوثر وكالفن فى النصف الأول من القرن السادس عشر ، معتمدين فى ذلك على القول الشهير للسيد المسيح عليه السلام « اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » . ولسنا هنا لنناقش هل حقاً أعطت أوربا لله ما له ، كما أعطت ما لقيصر له . أم أنهـا أعطت ما لله وما لقيصر لقيصر ، وجحدت الله كل شىء . فهذا ما يخرج عن نطاق بحثنا .

ونتيجة لهذا الفصل ، سادت أوربا حركة من الفكر تحررت من كل القيود وأسست الحضارة الغربية الحديثة التى نلمس مظاهرها حتى على أرضنا نحن ، وفى أوربا الشرقية حدثت حركة الإجهاض الدينى من المجتمع على يد الحركة البلشفية فى روسيا ، وسادت مجتمعات أوربا الشرقية العقيدة الماركسية والتى هى بطبيعتها منكرة حتى لوجود الإله ، وأيضاً صاحب ذلك نوع من التقدم المادى لهذه المجتمعات لا يستطيع أحد أن يجحده .

هذه التطورات التاريخية سواء فى الغرب أم فى الشرق ، جعلت كثيرين من مفكرينا يربطون بين تحرر المجتمع من قيود الدين ، وبين وجود التقدم العلمى والمادى الحديث ، ولا يتصورون إمكان وجود المعايشة بين الدين من ناحية والعلم والتقدم من ناحية أخرى . وكأنهما طرفان لا يلتقيان ، والدليل على ذلك هو واقع المجتمعات الأوربية إن شرقاً أو غرباً .

ويؤكد هذا الواقع من ناحية أخرى ، واقع المجتمعات الإسلامية وما انحدرت إليه من تخلف وضعف وتناحر ، أطمع فيها أعداءها من كل جانب ، وجعلها تعيش تحت رحمتهم .

كان هذا وما زال منطق كثير من المستشرقين ، ثم انتقل هذا الفكر إلى كثيرين من مفكرينا أصحاب الثقافات الأجنبية . بل ولم ينج بعض علماء الأزهر من التأثر بهذا الإتجاه ، ولعل كتاب « الإسلام وأصول الحكم » للشيخ على عبد الرازق وكان من هيئة كبار العلماء عندما نشر كتابه عام ١٩٢٥ يكون دليلا على ذلك .

كل هذا يجعل تحديد « موضع نظام الحكم » فى الدين الإسلامى ، مدخل أساسى يفرض نفسه عند تناول الموضوع .

ولكن قبل أن نخوض فى الموضوع هناك نقاط أساسية — من وجهة

نظرى — نرى أن نقف أمامها قليلا كى تكون ماثلة فى الذهن ونحن نبحث الموضوع .

أولا : أننا يجب أن نفرق بين حقائق الدين وبين تطبيق هذه الحقائق . فحقائق الدين مسألة إلهية يجب أن تنال حقها من الاحترام والتقديس ، أما تطبيق هذه الحقائق فهو عمل بشرى ، ومن ثم فإن أخطاء المطبقين وأحياناً كثيرة خطاياهم ، يجب ألا تحمّل على الحقائق الدينية ، وإنما يحملها الذين قاموا بتحريف هذه الحقائق عند التطبيق إن خطأ أو عمداً . وتبقى القاعدة الدينية فى النهاية هى الحكم على سلامة التطبيق أو عدم سلامته .

ولا يجب إطلاقاً أن تتخذ عصور التخلف الطويلة التى عاشها المسلمون دليلا على قصور القواعد الدينية ، وعدم قابليتها للتطبيق ، ذلك أن هذه القواعد قد طبقت بالفعل وآتت ثمارها الحقيقية ، ولا أحد يستطيع أن ينكر سمو وعظمة الحياة التى عاشها المسلمون فى عصر النبوة وفى عصر الشيخين أبى بكر وعمر على الأقل . رغم ما يمكن أن يقال عن قصور وسائل الدعوة فى هذا العصر ، وصعوبة الحياة فى الجزيرة العربية أيضاً ، وأمية الأمة التى حملت أمانة الدعوة . فإذا عجز المسلمون بعد ذلك عن تطبيق هذه القواعد ، فيجب أن يحسب عجزهم عليهم ، لا على قواعد الدين وحقائقه .

ثانيا : أنه من المهم جداً فى مثل هذا النطاق الذى نبحث فيه ، أن نقدر نتائج الآراء النظرية التى نقول بها ، فإذا كانت نتيجة هذه الآراء صلاح أمر الدين والدنيا ، ورعاية الصالح العام للجماعة ، وحفظ الحقوق الفردية التى قررتها الشريعة ، كان ذلك بلاشك دليلا على صحة هذه الآراء النظرية ، أما إذا كانت النتائج على غير هذا النحو ، فإن صحة هذه الآراء تصبح أمرا مشكوكا فيه ، حتى وإن بدت فى مظهرها غير مخالفة للمبادىء الدينية .

ثالثا : إننى اعتقد أن الأمر فى العلوم الانسانية ، لايختلف عنه كثيرا فى العلوم التجريبية ، بمعنى أننا فى العلم التجريبى لـكى نصل إلى النتيجة الصحيحة لابد لنا أن نتبع المقدمات الصحيحة اللازمة لها ، فإذا كان يلزم لنجاح التجربة نسب معينة من مواد معينة ، فى درجة حرارة معينة ، وفى وقت محدد ، وأغفلنا أحد هـذه العوامل عند إجـراء التجربة فمن المؤكد أننا لن نصل إلى النتيجة المطلوبة ، رغم أننا راعينا كل عناصر انجاح التجربة ما عدا عنصر واحد فقط .

وكذا الأمر فى العـلوم الإنسانية ، إن إغفال أحد العناصر اللازمة التى اشترطتها الشريعة لقيام نظام معين بغرض تحقيق أهداف معينة ، لابد أن يؤدى بنا إلى عدم الوصول إلى هذه الأهداف المعينة ، والفارق الوحيد بين العلوم التجريبية والعلوم الإنسانية هو اختلاف زمنى فقط ، أى أننى قد استشعر خطأ التجربة فى العلوم الطبيعية فى نفس الوقت الذى أقوم فيـه بإجرائها أو بعده بقليل ، أما فى العلوم الإنسانية فإن ظهور نتائج الأخطاء قد يستدعى التضحية بأجيال كاملة ، لإمكان استشعار نتائج هذه الأخطاء الإنسانية .

٢ — فصل الدين عن الدولة :

ذهب إلى ذلك جماعة من المستشرقين ، وتبعهم فى ذلك بعض مفكرى المسلمين من المعاصرين . وعلى رأس هؤلاء المرحوم الشيخ على عبد الرازق .. فى كتابه الشهير « الإسلام وأصول الحكم » ثم تبعه أخيراً الأستاذ خالد محمد خالد . فى كتابه « من هنا نبدأ » .

ويتلخص هذا الرأى فى إنكار صفة الدولة على جماعة المسلمين أيام الرسول « ص » وإنكار صفة الحاكم على رسول الله « ص » ثم فى النهاية إنكار أن يكون لمنصب الخلافة بعد وفاة الرسول « ص » أى سـند من الدين ، وإنمـا هو أمر من أمور السياسة البحته ، لاشأن للدين بها ، فهو لم يعرفها ، ولم ينكرها ،

ولا أمر بها ، ولانهى عنها ، وإنما تركها لنا لنرجع فيها إلى أحكام العقل ، وتجارب الأمم ، وقواعد السياسة[١] . ويحاول أصحاب هذا الرأى تأييد وجهة نظرهم بالكتاب والسنة وأحكام العقل .

أولا : من الكتاب : يذهب المرحوم على عبد الرازق إلى أن ظواهر القرآن الكريم كلها تؤكد أن عمل الرسول « ص » لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان . ويؤكد ذلك بالآيات التالية « من يطع الرسول فقد أطاع الله ، ومن تولى فما ارسلناك عليهم حفيظا » . . « قل لست عليكم بوكيل » ، « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » ، « وما ارسلناك عليهم وكيلا » ، « فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر » ويقول : ومن لم يكن وكيلا عن الأمة فليس بملك أيضا . (ص١٤٥) ، فهو لم يكلف شيئا غير ذلك الإبلاغ ، وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه . « فإن توليتم فاعلموا انما على رسولنا البلاغ المبين » ، « ما على الرسول إلا البلاغ والله يعلم ما تبدون وما تكتمون » .

ثانيا — من السنة الشريفة :

قوله «ص» لمن أخذته منه رعدة : «هون عليك فإنى لست بملك ولاجبار وإنما ابن امرأة من قريش » . واختياره « ص » لما خير بين أن يكون نبيا ملكا أو نبيا عبدا . . أن يكون نبيا عبدا . . وكل هذا يؤكد من وجهة نظر المؤلف ، أن مهمة إدارة الدولة ، ومظاهر الحكم لم تكن من عمل الرسول «ص» (ص١٥٠ — ١٥١) .

ثالثا — العقل :

ويذهب المؤلف إلى أن عمومية رسالة الاسلام إلى البشر جميعا ، يجعل من

---

(١) على عبد الرازق — الاسلام وأصول الحكم . ص ٢٠١ (سنة ١٩٦٦ — بيروت) .

غير المعقول أن يؤخذ العالم كله بحكومة واحدة ، وأن يجمع تحت وحدة سياسية واحدة ، فى حين أنه من المعقول أن يؤخذ العالم كله بدين واحد . « ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم » ص ١٥٣ » .

أما عن طبيعة الخلافة عن الرسول « ص » . . فيذهب صاحب كتاب . . الاسلام وأصول الحكم » إلى أن زعامة النبى «ص» كانت زعامة دينية بحته ، جاءت من طريق الرسالة ، وقد انتهت الرسالة بموته « ص » فانتهت الزعامة أيضاً . فما كان لأحد أن يخالفه فى زعامته ، كما أنه لم يكن لأحد أن يخالفه فى رسالته .

ويقول : فمن الطبيعى أن لاتوجد بعد الرسول «ص» زعامة دينية ، وإنما المقصود وجوده نوع جديد من الزعامة ليس متصلا بالرسالة ولا قائما على أساس الدين، فهو نوع من الزعامة المدنية أو السياسية . لا الزعامة الدينية «ص ١٨١-١٨٢»

ويرى أن البيعة لأبى بكر ، كانت بيعة سياسية ملكية قامت على أساس القوة والسيف.. وأن تلك البيعة كانت بداية دولة عربية جديدة أنشأها العرب. فى حين أن الاسلام دين البشرية جميعا، فلا هو عربى ولا هو عجمى «ص ١٨٣-١٨٤»

وفى النهاية يوضح المؤلف فكرته قائلا : والحق أن الدين الاسلامى برىء من تلك الخلافة التى يتعارفها المسلمون، والخلافة ليست فى شىء من الخطط الدينية ، كلا ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة ، وإنما تلك خطط سياسية صرفة ، لا شأن للدين بها . . لاشىء فى الدين يمنع المسلمون من أن يسابقوا الأمم الأخرى فى علوم الاجتماع والسياسة كلها ، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذى ذلوا له واستكانوا إليه — يقصد نظام الخلافة — وأن

يبنوا قواعد ملكهم ، ونظام حكومتهم على أحدث ما انتجت العقول البشرية، وأمتن مادلت تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم (ص ٢٠١) .

وفى هذا الاتجاه أيضاً كان فكر الأستاذ خالد محمد خالد فهو يذهب إلى:

أولا : أن الرسول «ص» كان مجرد هاد وبشير وليس رئيس حكومة .. عرضوا عليه يوما أن يجعلوا له مثل ما للأباطرة والحكام . ففزع وقال : لست كأحدكم ، إنما أنا رحمة مهداة[1] .

ثانيا : أن الدين عبارة عن حقائق خالدة لا تتغير . بينما الدولة نظم تخضع لعوامل التطور والتبديل الدائم . وإذا كان الرسول «ص» قد مارس كثيرا من مظاهر السلطة التى يمارسها الحكام — كالمفاوضات وعقد المعاهدات وقيادة الجيش — وإذا كان قد أقام بعض خلفائه من بعده حكومات واسعة النفوذ .. فإن هذا لا يعنى أن هناك طرازاً خاصا من الحكومات يعتبر الدين بعض أركانه وفرائضه، بحيث إذا لم يقم يكون قد انهد منه ركن وسقطت فريضه (ص١٥٦-١٥٧) .

ثالثا : أن تجربة التاريخ توضح لنا فشل الحكومات الدينية ، وأنها كانت مجازفة بالدين ذاته . ولعلنا لم ننس بعد — ما حدث للمسيحية — فحين حولتها الكنيسة إلى دولة وسلطان ، واقترفت باسمها أشد أصناف البغى والقسوة . جاء يوم ثار فيه الناس جميعا على المسيحية ، وعلى الكنيسة وخلعوا كل ما فى أعناقهم للدين من عهد وطاعة . حتى إذا عادت الكنيسة بالمسيحية إلى مكانها الطبيعى تبشر وتهدى فقط رجع الآبقون ولاذوا بها من جديد (ص١٤٦—١٤٧).

رابعا : أن الحكومات الدينية إنما تقوم على الطاعة العمياء . . إنها

---

(١) الأستاذ خالد محمد خالد . من هنا نبدأ . ص١٥٣ (سنة ١٩٥٠) .

لا تفسر وجودها بأكثر من أنها ظل الله فى الأرض ، ولا تعطى منهجا سوى فكرة غامضة ، لا تدع مجالا لمناقشتها ، زاعمة أنها فكرة إلهية .. كما أننا نجد أن من طبائع تلك الحكومات الجمود ، الذى يجعل استجابتها للحياة استجابة سلبية وعكسية فهى تقف بالمرصاد لكل تطور جديد ، والقسوة تحتل من طبيعة الحكومة الدينية مساحة واسعة ، وهى تستمد تبرير قسوتها وبطشها من نفس الغموض الذى تستمد منه سلطتها » ص ١٦٢ — ١٦٧» .

٣ — الإسلام دين ودولة :

يبدو أن وضع التقابل بين « الدين » و « الدولة » فى الفكر الإسلامى على هذا النحو مسألة حديثة جداً ، ربما لم تثر إلا بعد أن وضع الأستاذ على عبد الرازق كتابه المسمى « الإسلام وأصول الحكم » ، وساعد على تناول المسألة إلغاء الخلافة الإسلامية من تركيا قبل ذلك بعام واحد (سنة ١٩٢٤) ، وإعلان كمال أتاتورك للدولة العلمانية فى تركيا .

وهذا الاتجاه فى البحث جاء متأثراً بما سارت عليه حركة الصراع فى أوربا بين « الكنيسة » و « الدولة » ، وإلى أى مدى يكون سلطان الكنيسة وسلطتها هل تمثل السلطة العليا والأخيرة فى تتويج الملوك ، وإقامة الحكومات ، إلى غير ذلك من المهام التى تباشرها السلطة فى أى مجتمع ؟

أم أن سلطتها يجب أن تقتصر فقط على التوجيه الروحى ، دون أن تتجاوز ذلك إلى الشئون المدنية السياسية ؟

واستقر الأمر فى أوربا إلى هذا الفصل بين « الدين » ممثلا فى رجال الكنيسة ، وبين « الدولة » ممثلة فى الحكومات ، واقتصر سلطان رجال الدين على جانب التوجيه الروحى للجماعات الأوربية ، تاركة باقى أمور تصريف الحياة الإنسانية للحكومات .

أقول إن هذا الاتجاه فى بحث المسألة فى الفكر الإسلامى جاء متأثراً بهذا الصراع ، وأيضاً بما سارت عليه حركة البحث عند بعض المستشرقين ، من محاولة تقييم المسائل الإسلامية على ضوء تجارب الغرب وأفكاره .

أما قبل ذلك فإن مطالعة فكر أئمة الإسلام ، لا يوحى لنا بمثل هـــذا التقابل الذى يثور فى البحث عندنا اليوم بين « الدين » و« الدولة » ، حتى بعض الفرق من الخوارج الذين شذوا عن إجماع المسلمين ، فى وجوب تنصيب إمام أعظم للأمة الإسلامية ، وقالوا بالجواز دون الوجوب ، لم يذهبوا إلى ذلك مقابلة بين « الدين » و « الدولة » ، وإنما قالوا فى النهاية بوجوب تطبيق الدين بكل ما اشتملت عليه قواعده على الجماعة الإسلامية .

يقول ابن حزم رضى الله عنه « اتفق جميع أهل السنة ، وجميع المرجئة ، وجميع الشيعة ، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة ، وأن الأمة واجب عليها الانقياد إلى إمام عادل ، يقيم فيها أحكام الله ، ويسوسهم بأحكام الشريعة ، التى جاء بها رسول الله (ص) ، حاشا النجدات من الخوارج ، فإنهم قالوا لا يلزم الناس فرض الإمامة ، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم ... » ثم يقول .. وقول هذه الفرقة ساقط يكفى للرد عليه وإبطاله ، إجماع كل من ذكرنا على بطلانه ، والقرآن والسنة قد وردا بإيجاب الإمام »[1] .

ويقول الماوردى أحد فقهاء الشافعية « الإمامة موضوعة لخلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به »[2] .

ويفرق ابن خلدون فى مقدمته بين الجماعات التى تخضع لقوانين من صنع البشر ، والجماعات التى تخضع لشرع السماء . فيقول .. . وإذا كانت هذه القوانين

---

(١) الفصل فى الملل والأهواء والنحل .. ج ٤ ص ٨٧ .

(٢) الأحكام السلطانية . ص ٥ (سنة ١٩٦٠م) .

مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها كانت سياسة عقلية، وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها، كانت سياسية دينية نافعة فى الحياة الدنيا والآخرة، ذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط فإنها كلها عبث وباطل إذ غايتها الموت والفناء، والله يقول «أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً» فالمقصود بهم إنما هو دينهم المفضى بهم إلى السعادة فى آخرتهم . . .

فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك فى جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة حتى فى الملك الذى هو طبيعى الاجتماع الإنسانى، فأجرته على منهاج الدين، ليكون الكل محوطاً بنظر الشارع ...

ثم يقول: والخلافة هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها .. إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به[1] .

هذا هو رأى جمهور فقهاء المسلمين — وما أوردناه هو نموذج لما يقول به باقى الفقهاء الذين تناولوا الموضوع — لم يقل أحد إن الإسلام قاصر على المسائل الروحية فقط، وأنه لا علاقة له بسير وتسيير الحياة اليومية لجماعة المؤمنين، ولم يدر بخلد أحد من فقهاء الإسلام قبل الأستاذ على عبد الرازق، وما أكثر ما اختلف فقهاء المسلمين، أن يجرى هذه المقارنة العجيبة بين «الدين» و«الدولة» أو بمعنى أدق أن يسلب الدين أداته التنفيذية، ليتركه مجرد كلمات معلقة فى الفضاء، يعملها من يشاء من أتباعه أو لا يعملها، وتتحول الجماعة المسلمة إلى أفراد ليس بينهم رابطة، ولا نظام، ولا قوة، يتخطفهم أعداؤهم من كل جانب.

ولذلك فإن رد علماء الأزهر على إصدار الشيخ لهذا الكتاب وهو واحد

---

(١) المقدمة ص ١٩٠ — ١٩١ .

منهم كان رداً منطقياً . فقد قدم الشيخ للمحاكمة أمام شيخ الجامع الأزهر ومعه هيئة من كبار العلماء بمقتضى م (١٠١) من قانون الجامع الأزهر الصادر فى سنة ١٩١١ ، ووجهت إليه تهمة أن كتابه حوى أموراً مخالفة للدين ولنصوص القرآن الكريم والسنة المحمدية وإجماع الأمة ، منها :

١ — جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فى أمور الدنيا .

٢ — ان الدين لا يمنع من أن جهاد النبى (ص) كان فى سبيل الملك لا فى سبيل الدين ، ولا لإبلاغ الدعوة إلى العالمين .

٣ — وأن نظام الحكم فى عهد النبى (ص) كان موضع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجباً للحيرة .

٤ — وأن مهمة النبى (ص) كانت بلاغاً للشريعة مجرداً عن الحكم والتنفيذ .

٥ — إنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام وعلى أنه لا بد للأمة ممن يقوم بأمرها فى الدين والدنيا .

٦ — إنكار أن القضاء وظيفة شرعية .

٧ — أن حكومة أبى بكر والخلفاء الراشدين من بعده كانت لا دينية .

وبعد أن استمعت الهيئة إلى دفاع الشيخ عن كتابه . . أصدرت حكمها . . ونصت بعد بيان الأسباب « . . ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن التهم الموجهة ضد الشيخ على عبد الرازق ثابتة عليه ، وهى مما لا يناسب وصف العالمية وفقاً للمادة (١٠١) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩١١ — فبناء

على هذه الأسباب حكمنا نحن شيخ الجامع الأزهر وبإجماع أربعة وعشرين معنا من هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على عبد الرازق أحد علماء الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائيـــة الشرعية ومؤلف كتاب « الإسلام وأصول الحكم » من زمرة العلماء[1] .

ولكن الأمر لم يقتصر على هذا الإجراء وإنما انبرى بعض علماء الأزهر والمهتمين بالدراسات الإسلامية للرد على ما جاء فى هـــذا الكتاب وتفنيده ، فكتب الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية كتابه « حقيقة الإسلام وأصول الحكم » وكتب الشيخ محمـــد الخضر حسين كتاباً آخر أسماه « نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم » ، وكلاهما صدر فى عام ١٩٢٦ .

وتولى كثير من المفكرين بعد ذلك تفنيد ما ورد فى الكتاب ، الدكتور محمد البهى فى كتابه القيم « الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى » الدكتور محمد ضياء الدين فى كتابيه « النظريات السياسية الإسلامية » و « الإسلام والخلافة فى العصر الحديث » والدكتور عبد الحميد متولى فى كتابه عن « نظام الحكم فى الإسلام » وغير هؤلاء كثير .

٤ — تفنيد مزاعم الذين قالوا بالفصل بين الدين والدولة فى الإسلام :

لا يعنينا كثيراً الرد على ما فى كتاب « الإسلام وأصول الحكم » فى حد ذاته ، ولكن هذا الرد يستهدف أمرين :

الأول :

إننى سأفترض فى المؤلف حسن القصد وليس سوءه ، بمعنى أنه حاول أن

---

(١) راجع الدكتور محمد ضياء الدين الريس — الاسلام والخلافة فى العصر الحديث — ص ١٣١ .

يجتهد فأخطأ . وخطورة هذا الخطأ أنه نتج عن خلط بين حقائق الدين ، وبين تجربة تطبيق هذه الحقائق ، وحكم من خلال التجربة ، وحاول أن يطوع حقائق الدين لتتمشى معها . وإذا كان ذلك قد حـــدث من عالم من علماء الأزهر ، فأن يحدث من آخرين ممن تثقفوا بالثقافة الغربيـة وحدها ، دون أن يلموا بحقائق الدين الإسـلامى إلماماً واسعاً ، أحرى أن يقعوا فى هـذا الخلط ، وهذا أمر يجب أن نتنبه وننبه إليه فى نفس الوقت .

الثانى :

أن الرد الحقيقى من العلماء عموماً ، ومن علماء الأزهر بوجه خاص لم يحدث بعد ، فهم حقاً قـد ردوا على المؤلف ، ولـكن هنـاك شىء أهم . . أن واقع المسلمين يدل على أنهم فصلوا « الدين » عن « الدولة » ، ألا يستحق ذلك وقفة عامة يقودون فيها الأمة لتغيير هذا الواقع إلى ما يجب أن يكون عليه .

ونتنقل الآن للرد على مزاعم الذين قالوا بالفصـــل بين الدين والدولة ، والرد يتناول الموضوع من ناحيتين . ناحية شكلية ، وناحية موضوعية .

الناحية الشكلية :

ومن الناحية الشكلية فإن الأدلة التى قدمها أصحاب هذا الرأى وردت فى غير محلها ، ولو تأملوا هذه الآيات بشىء قليل من الجدية لعرفوا أنهم أولوها فى غير ماجاءت به لحقاً لقد أتى رسول الله « ص » مبلغاً لرسالات السماء ، وحقاً لم يكره الناس على الإيمان بالرسالة ، وحقاً يقول القرآن « ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً » وفى آية أخرى « وما أرسلناك عليهم وكيلا » . ولـكن هذا الخطاب من رسول الله « ص » ينصرف فقط إلى أمة الدعوة ، وهى البشرية كلها ، « قل يأيها الناس إنى رسول الله إليكم جميعاً » ، أما أمة الإجابة ، وهم الذين ارتضوا الدخول فى الإسلام ، فإن دور الرسول « ص » يختلف

بالنسبة إليهم ، فهو مطبق لشرع السماء ، ومنفذ لأحكامه ، وهو مؤسس لأمة ذات شخصية مستقلة ، وقانون موحد ، ورسالة موحدة ، وهو بالنسبة لجماعة المؤمنين ليس ملكا ، ولاجباراً ولكنه رسول ، وطاعته واجبة « من يطع الرسول فقد أطاع الله » وهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم « النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم » ، وهو الأسوة الحسنة للمؤمنين فى كل مايأخذون وفى كل مايدعون ، ليس أسوة حسنة فقط فى مأكل ومشرب وملبس كما يظن بعض السذج ، ولكنه أسوة فيما هو أهم أيضاً ، وهو إقامة العدل ولو على نفسه « من كنت جلدت له ظهراً فهذا ظهرى » ، ولو على بنيه وأهله « لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » ، أسوة فى عفوه وحلمه حتى مع أعدائه حتى على الذين آذوه وأخرجوه « اذهبوا فأنتم الطلقاء » ، أسوة فى تقشفه وزهده عن مسرات الحياة ، فهو يملك كل شىء ولكنه زاهد فى كل شىء ، يعيش عيشة أقل واحد من أفراد رعيته لايتميز عليهم فى شىء .

وكانوا يعطونه من أنفسهم كل شىء ولكنه كان يكره أن يتميز عليهم بشىء لايريد مايريده القياصرة ولا الأباطرة حتى وإن ملك مايملكون لأنه كما قال « ص » « لست كأحدكم وإنما أنا رحمة مهداه » .

نعم لم يكن ملكا ولاجباراً ، ولكنه كان حاكم جماعة المسلمين الأول ، وضارب المثل لكل من أراد أن يقوم على هذه الجماعة من بعده ، ضارب المثل فى إقامة العدل وتحقيق المساواة ، وعدم التجبر على الرعية ، والزهد فى كل ما فى أيديهم ، وهو الأسوة الحسنة فى جلائل الأمور قبل صغائرها ، وفى عظائمها قبل توافهها ، أم أنكم تريدونه أسوة حسنة فى المأكل والمشرب والملبس ، وتأبون عليه « وحاشا لله أن يكون » هذه الأسوة فى عظائم الأمور وتسيير أمر الرعية .

كان هو حاكم هذه الجماعة إذاً ، هذه الجماعة المؤمنة المتميزة على غيرها ، والتى يخاطبها القرآن بقوله « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » وفوق ذلك ولكى يعلم الذين لايعلمون ، أنه « ص » كان حاكما ومأموراً بالحكم بين حتى المخالفين فى العقيدة والذين يعيشون فى كنف الدولة أو الأمة الإسلامية ، والقرآن الكريم يخاطبه « وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولاتتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » « المائدة : ٤٨) ، وأكثر الفقهاء يرون أن هذا الأمر ناسخ لقوله تعالى « فإن جاءوك فاحكم بينهم أوأعرض عنهم » « المائدة : ٤٢ » .

وبعض الفقهاء كالجصاص فى تفسيره يرى أن حكم الآيتين ثابت على احتمال أن يكون قوله تعالى « فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم » نزل فى أهل الكتاب قبل أن تعقد لهم الذمة ويدخلوا تحت أحكام الإسلام بالجزية ، فلما أمر الله تعالى بأخذ الجزية منهم وجرت عليهم أحكام الإسلام أمر بالحكم بينهم بما أنزل الله ، فيكون حكم الآيتين ثابتاً[1] .

نخرج من هذا بحقائق لا أعتقد أنها تقبل الشك فى منطق أى منصف .

• أن الآيات التى أوردوها تنصرف إلى أمة الدعوة دون أمة الإجابة .

• أن دور الرسول فى وسط أمة الإجابة كان هو الأسوة الحسنة فى جلائل الأمور قبل صغائرها ، وكان الحاكم لهذه الجماعة والمنفذ لأمر السماء ، وطاعته على المؤمنين واجبة لأنها من طاعة الله .

• أن أمة الإجابة كانت لها شخصيتها المستقلة ، وكان لها قانونها الذى يسرى عليها ، ويسرى على أهل الذمة الذين تضمهم بين جنباتها ، أى أن القانون

---

(١) أحكام القرآن . للجصاص ص ٣٤٢ وما بعدها ج ٢ سنة ١٣٤٥ هـ

الإسلامى كانت له ولايته على كل من يضمهم إقليم الجماعة ، كما نقول بلغة اليوم ، سواء كانوا أصحاب عقيدة ، أم ممن لم يؤمنوا بها مع كفل حرية الاعتقاد لهم .

من الناحية الموضوعية :

أما من الناحية الموضوعية فيكفى أى منصف أن يطالع أحكام الدين الإسلامى ، ليعرف أنه ليس به هذا الانفصال بين الروح والجسد ، أو بين الدين والدنيا ، هذا الازدواج الذى كان هو أساس الصراع فى أوربا فى العصور الوسطى .

الإسلام يشتمل على أحكام الأسرة من زواج وطلاق ، وأصول للمعاشرة ، كما يشتمل على أحكام للعقوبات والجرائم ، ويشتمل على أحكام فى البيوع ، والشهادة ، والميراث ، ويشتمل على أصول للحكم ، من الشورى والعدالة والمساواة ، ويشتمل على مبادىء لتنظيم العلاقات بين جماعة المؤمنين وبين الجماعات الأخرى ، أو تنظيم العلاقات الدولية كما نقول الآن .

والإسلام يحض أصحابه على القوة وأن يعدوا ما استطاعوا من قوة ومن رباط الخيل لأعدائهم لكى يرهبوهم ويجبروهم على احترامهم ، ويحذرهم من الضعف ومن الفرقة حتى لا يطمع فيهم أعداؤهم « إنهم إن يظهروا عليكم يرجموكم أو يعيدوكم فى ملتهم ولن تفلحوا إذاً أبداً » .

وهو بجانب ذلك يحتوى على أصول العبادات من صلاة وصيام وحج وزكاة وتوحيد ، بل إن الإيمان دائماً فى الإسلام يقترن بالعمل ، وهذا هو معنى العبادة فى الإسلام ، عقيدة تدفع إلى العمل ، وعمل يؤكد العقيدة ويقويها .

فإن لم يكن هذا تنظيم لدولة ، ولجماعة مستقلة ، فما هو تنظيم الدولة إذاً

فى عرف هؤلاء ، ماهى الدولة إذاً ، إذا لم تكن هذه الجماعة المستقلة المتميزة ، صاحبة هذا القانون العام الذى ينظم أمورها فى الداخل وينظم أمورها فى الخارج ، ويقوم على رأسها من ينفذ هذا القانون ويضمن له احترامه وقدسيته .

٥ — الأسباب التى أدت إلى الأخطاء التى وقع فيها أصحاب هذا الاتجاه :

من مطالعة ماكتبه أصحاب هذا الاتجاه يمكن إجمـــال هذه الأسباب فيما يلى :

أولا : الخلط بين حقائق الدين وبين تجربة تطبيق هذه الحقائق : لايستطيع أى منصف أن يتجاهل تلك الأضرار التى لحقت بالإسلام والمسلمين نتيجة للأخطاء التى ارتكبتها السلطة الحاكمة فى أمة الإسلام ، منذ نهاية عصر عثمان ابن عفان رضى الله عنه ، إلى أن ألغى كمال أتاتورك الخلافة العثمانية فى عام ١٩٢٤ ، وربما كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يستشف الغيب حينما نادى بعثمان وعلى بعد الاعتداء على حياته ونصح كلا منهما قائلا ، « ياعلى إذا وليت الأمر فلاتحمل بنى معيط على رقاب الناس ، وأنت ياعثمان إذا وليت الأمر فلاتحمل بنى أمية على رقاب الناس » . وولى عثمان الأمر ، وسواء حمل هو بنى أمية على رقاب الناس ، أو انتهز بنو أمية فرصة شيخوخة الخليفة ، وضعفه ، وحملوا أنفسهم على رقاب الناس ، سواء هذا أم ذاك ، فإن بعض المسلمين شعروا بأن السلطة فى الدولة الإسلامية ، تسير على غيرما ألفوه فى أيام الشيخين أبى بكر وعمر ، فثاروا بالخليفة ، وانتهى الأمر باستشهاد عثمان رضى الله عنه ، ثم ولى على رضى الله عنه الأمر ، ولكن الأمور لم تستقم له كما أراد ، فخرج عليه طلحة والزبير وعائشة ، ثم خرج معاوية بأهل الشام تحت حجة المطالبة بالقصاص للخليفة المقتول ، وأفسدت النعمة والسلطة ، وإحياء العصبية ، نفوس

الناس ، حتى لقد كان على رضى الله عنه يقول لأنصاره « ليس أمرى وأمركم واحد أنتم تريدوننى لأنفسكم وأنا أريدكم لله » .

وفشل على فى أن يحمل المسلمين على ماحملهم عليه من قبل أبى بكر وعمر ، وآلت الخلافة إلى معاوية بعد مقتل على وتنازل الحسن رضى الله عنهم جميعاً لمعاوية عن الخلافة ، حقنا لدماء المسلمين . وتحول معاوية الخلافة إلى ملك من بنى أمية ، وبدأت الصراعات العشائرية والقبلية والأسرية فى الإسلام .

ونستطيع أن نقول بلاتحرج أن بداية الفصل بين الدين والدولة فى الإسلام كان هو عصر معاوية ، وسواء بعد ذلك أن يكون الأمر كما قال ابن خلدون أن معاوية كان قائماً فى هذا الصراع بالحق وأخطأ ، وأن طبيعة الملك بعد ذلك اقتضت الإستئثار بالسلطة والمجد ، ولو حاول معاوية أن يحمل بنى أمية على غير ذلك لحدث افتراق الكلمة بين المسلمين من جديد . وهذا ما كان يحذر منه ويخافه على المسلمين[١] .

سواء كان ذلك أم أن معاوية قد أراد الاحتفاظ بالسلطة فى بنى أمية ، وأخذ البيعة لابنه يزيد وهو حى ، واصطنع فى ذلك كل وسائل الإغراء والقوة حين يعجز الإغراء أن يأتى بمفعول[٢] .

سواء كان هذا أم ذاك ، فإن الخروج على مبادىء الإسلام فى الحكم بدأ منذ معاوية ، وبدلا من أن تكون السلطة فى الإسلام قائمة على أمر الدين ، ومنفذة لأحكامه ، أصبح الدين فى بعض الأحيان يطوع لخدمة السلطة . ولسنا نغالى إذا قلنا بعد ذلك إن الفصل بين الدين والدولة بدأ منـــذ ذلك التاريخ واستمر حتى اليوم .

---

(١) المقدمة ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦

(٢) راجع تاريخ الطبرى ص ٢٢٤ وما بعدها ج ٤ (سنة ١٩٣٩)

والخلط بين واقع المسلمين هذا وبين حقائق الدين نفسها ، هو الذى جعل أصحاب هذا الاتجاه ، يقولون بأن الإسلام دين لادولة ، فهم قد حكموا على الدين من خلال تجربة الواقع خاصة بعد عصر الخلفاء الراشدين ، ولم يحكموا على الدين من خلال المبادىء التى قررها ، ومن خلال تجربة تطبيقه الحقيقية بكل ما اشتمل عليه من مبادىء فى عصر النبوة وفى عصر الشيخين أبى بكر وعمر .

يقول الأستاذ على عبد الرازق « وإنما الذى يعنينا فى هذا المقام هو أن نقرر لك أن ارتكاز الخلافة على القوة حقيقة واقعة ، لاريب فيها ، وسيان عندنا بعد ذلك أن يكون هذا الواقع جارياً على نواميس العقل أم لا ، وموافقاً لأحكام الدين أم لا .

وأنت تستطيع أن تدرك ذلك من قصة البيعة ليزيد حين قام أحد الدعاة إلى تلك البيعة خطيباً فى الحفل فقال « أمير المؤمنين هذا ـ وأشار إلى معاوية ـ فإن هلك فهذا ـ وأشار إلى يزيد ـ فمن أبى فهذا ـ وأشار إلى سيفه ـ فقال معاوية اجلس فأنت سيد الخطباء[1] .

فأنت ترى أن هذا المنهج خاطىء فى الحكم على حقيقة الدين ، ذلك أن حقيقة الدين يحكم عليها من خلال المبادىء التى قررها الدين نفسه ، ثم تبقى هذه المبادىء لتحكم فى النهاية على الذين قاموا بتطبيقها ، ومدى التزامهم بما ورد فيها من قواعد .

وقد كان يمكن أن يرد اعتراض يقول : إن هذه المبادىء غير قابلة للتطبيق بدليل هذه القرون الطويلة المتتالية التى فشل فيها المسلمون فى تطبيق هذه المبادىء .

---

(١) الاسلام وأصول الحكم ص ٧٤

ولكن الرد على ذلك من خلال وقائع التاريخ نفسها ، يقول أن المسلمين الأوائل فى عصر النبوة وفى عصر الشيخين طبقوا هذه المبادىء كأسمى مايكون التطبيق ، وأنهم أقاموا المجتمع الإنسانى على أعلى مستوى من الرقى والتقدم الإنسانى ، وقد كانوا بشرا مثلنا ، ورسول الله « ص » كان بشرا ، يأكل الطعام ويمشى فى الأسواق ، لم يكن منزلا من السماء ، ولكنه كان بشراً له كل خصائص البشر ، ونزعاته وغرائزه ، ولكنه استطاع أن ينفذ هذه القواعد ، ولو قلنا أن وحى السماء كان معه هاديا ومرشدا وهذا ما لا يتوافر لغيره ، لكان لنا أن نقول أيضا ، ولكن وحى السماء لم يكن مع أبى بكر ، ومع ذلك استطاع أن يحكم وأن يقيم المجتمع الانسانى الفاضل ، ووحى السماء لم يكن مع عمر ولا مع على ولا مع عثمان ولا مع عمر بن عبد العزيز ، ولكن كلا منهم استطاع أن يحكم وأن ينفـــذ حقائق الدين وقواعده ، وأن يقيم المجتمع الإنسانى الفاضل .

ولماذا نحكم على الدين الإسلامى من خلال أخذ معاوية البيعة ليزيد ، ولا نحكم عليه من خلال رفض عمر بن الخطاب أن يولى ابنه عبد الله بن عمر من بعده وكان من خيار صحابة رسول الله «ص» ، ولا نحكم عليه من خلال تصرف علىّ حين سأله أصحابه وهو فى النزع الأخير ، إن كانوا يقومون بتولية ابنه الحسن رضى الله .. فقال .. لا آمركم ولا أنهاكم .. وأهم من كل ذلك لماذا لا نحكم على الدين من خلال القواعد التى قررها ، وبذلك يتبين لنا موضوعيا الحق من الباطل ، ولا ننوه حتى فى الحكم على الأشخاص أنفسهم ، وما أصدق علىّ بن أبى طالب حين خرج واحد من أصحابه يسأله ، أيمكن أن يكون طلحة والزبير وعائشة على خطأ . ؟ وأجاب علىّ : ياهذا اعرف الحق تعرف أهله ، واعرف الباطل تعرف أهله .

والحمد لله أن حقائق الدين مازالت موجودة ومحفوظة فى كتاب الله الذى

لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فلماذا لا نحكم على الدين من خلال حقائقه نفسها . !

هذه هى إحدى جوانب الخلط الذى وقع فيها أصحاب هذا الاتجاه . وجانب ثان هو :

الخلط بين مقام الخلافة ومقام النبوة :

يلاحظ هذا بوضوح فى كتاب صاحب هذا الاتجاه ، إنه يتحدث عن طبيعة الخلافة بعد رسول الله « ص » ويتحدث قبل ذلك عما أسماه « زعامة النبى » ، ويقول إنها كانت زعامة دينية ، جاءت عن طريق الرسالة لاغير ، وقد انتهت الرسالة بموته « ص » فانتهت الزعامة أيضاً ، وما كان لأحد أن يخالفه فى زعامته ، كما أنه لم يكن لأحد أن يخلفه فى رسالته[1] ..

أما عن أمر الخلافة فيرى أنها نوع من الزعامة المدنية والسياسية ، وليست زعامة دينية . ويذهب إلى تأييد رأيه هذا بإيراد الخلافات التى حدثت بعد وفاة الرسول « ص » حول أخـــذ البيعة لأبى بكر رضى الله عنه ، سواء الخلافات بين المهاجرين والأنصار ، أو بين المهاجرين بعضهم البعض ، وكأنه يرى أن الأمور الدينية لا يصح الاختلاف حولها ، ثم يورد صاحب هذا الاتجاه أول خطبة لأبى بكر بعد توليه الخلافة التى قال فيها « أيها الناس إنما أنا مثلكم ، وإنى لا أدرى لعلكم ستكلفونى ما كان رسول الله « ص » يطيقه ، إن الله اصطفى محمدا على العالمين ، وعصمه من الآفات ، وإنما أنا متبع ، ولست متبوعاً » .

ثم يسترسل المؤلف للدفاع عن هذه القضية التى خلقها خلقا ، وهى أن

---

(١) الاسلام وأصول الحكم ص ١٨١ — ١٨٢

مقام الخلافة اختلط بمقام النبوة عند المسلمين ، فيقول .. تخيل إليهم — إلى المسلمين — أن الخلافة مركز دينى ، وان ولى أمر المسلمين قد حل منهم فى المقام الذى كان يحله رسول الله « ص » وكذلك نشأ بين المسلمين منذ الصدر الأول . الزعم بأن الخلافة مقام دينى ، ونيابة عن صاحب الشرع (ص) . (ص ١٩٩) .

ولست أدرى من أين جاء بهذا الخلط بين مقام النبوة ، ومقام الخلافة عند المسلمين . وكل الذى أورده لا يؤكد أن هذا قد حدث فى قليل أو كثير عند المسلمين ، إذا كان مقام الخليفة مقام دينى ، فلأنه يقوم على رأس دولة دينية ، وأمة اعتنقت هذا الدين ، ولأن هذه الأمة قائمة على أمر هذا الدين ومسئولة عنه ، ولأن هذا الخليفة مفوض من قبل هذه الأمة للقيام على أمر هذا الدين ، وسياسة الدنيا به ، كما قال الفقهاء . فمن هنا ، ومن هنا فقط فإننا نعتبر أن مقام الخلافة أمر دينى ، أما فيما عدا ذلك ، من اختلاف حول تنصيب الخليفة ، أو اختياره ، فتلك أمور من أمور السياسة ، ولكنها فى داخل أمة الإسلام يجب أن تحكمها فى النهاية القواعد الكلية للدين .

لم يقل أحد من المسلمين أن خليفة رسول الله « ص » مرسل من السماء ، أو أن الوحى ينزل عليه ، وربما مازال صوت هذه المرأة المؤمنة يتردد فى آذاننا حتى اليوم حينما قالت بعد وفاة الرسول «ص» «ما أبكى لأن رسول الله « ص » قد مات ، فكنت أعلم أنه سيموت ، ولكنى أبكى لانقطاع خبر السماء عن الأرض » .

ومازعم واحد من خلفاء رسول الله « ص » الراشدين ، أن له مقام النبوة ، وإنما كلهم كان يقول هذا المعنى لرعيته — أطيعونى ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم .

من هنا نشأ الحب فى قلوب المسلمين لهؤلاء الخلفاء، أنهم كانوا يقومون على أمر الدين، كما يجب لهم أن يقوموا، مقتدين بالأسوة الحسنة لأمته، برسول الله « ص »، ساووا أنفسهم برعيتهم كما ساوى « ص » نفسه بأمته، وأخذوا خاصة أهلهم بما أخذوا به عامة المسلمين كما فعل « ص »، بل ومنهم من اشتد على خاصة أهله أكثر مما اشتد على عامة المسلمين كما فعل ابن الخطاب رضى الله عنه، فقد كان إذا نهى الناس عن شىء جمع أهله وقال: إنى نهيت الناس عن كذا وكذا، وإن الناس ينظرون إليكم نظر الطير — يعنى إلى اللحم — وأقسم بالله لا أجد أحداً منكم فعله إلا أضعفت له العقوبة[1]

من هنا نشأ هذا الحب، ولكن هذا الحب لم يمنع المسلمين أن يثوروا بعثمان رضى الله عنه، وهو ثالث الخلفاء الراشدين، وواحد من أجّل صحابة رسول الله « ص »، وأقربهم إليه، وأن يصلوا بهذه الثورة إلى حد قتله، ولو كان منصب الخلافة مختلطاً فى نفوس المسلمين بمنصب النبوة، كما استطاعوا أن يثوروا بعثمان رضى الله عنه.

ولكن هذا الخلط الذى نسبه المؤلف للمسلمين والذين هم برآء منه، قد جاء به من موضع آخر، هو هذه الفكرة التى قال بها رجال الدين المسيحى، فى صراعهم مع أباطرة أوربا فى العصر الوسيط، حينما حاولوا أن يسيطروا على السلطة الزمنية، بدعوى أن البابا باعتباره النائب الأول لصاحب الشريعة، فهو خليفة السيد المسيح فى الأرض، وله بهذه المثابة الولاية العامة على عباد الله، وطاعة أوامره فرض واجب على الناس لأنه ورث جميع السلطات فى الدولة من القديس بطرس مؤسس الكنيسة والذى تلقى هذه السلطات بدوره من السيد المسيح.

---

(١) تاريخ الطبرى ج ٢ ص ٢٢٥

وخلاصة هذا أن السلطة فى الدولة معقودة بحكم الدين للكنيسة التى يمثلها البابا ، والتى يجب على السلطة الزمنية أن تخضع لها . وبرر رجال الدين المسيحى ذلك بقول المسيح عليه السلام للحواريين « أعطيكم مفاتيح ملكوت السموات ، وكل ما تحلونه على الأرض يكون محلولا فى السماوات ، وكل ما تعقدونه على الأرض يكون معقوداً فى السماء »[1] .

فى ظنى أن هذا الخلط الذى وقع فيه المؤلف ، ناتج من تجربة مسيحية ، وليس من تجربة مسلمة ، ولعـــل ذلك يدعم أقوال بعض المؤلفين الذين ذهبوا إلى أن كتاب المؤلف مؤخوذ من كتب بعض المستشرقين ، وليس له فيه إلا الاسم[2] .

أما ثالث الأسباب التى أدت إلى خطأ أصحاب هذا الاتجاه فهو :

أنهم طبقوا تجارب مجتمعات أخرى وأديان أخرى على المجتمع المسلم والدين الإسلامى :

ولعل هذا يتضح أكثر مايتضح من منطق الأستاذ خالد محمد خالد فى تبريره للفصل بين الدين والدولة ، يقول ضمن هذه التبريرات .

« فشل الحكومات الدينية . وأن تجربتها كما يبينها لنا التاريخ ، يثبت كما يقولون أنها كانت مجازفة بالدين ذاته ، تعرض نقاوته للكدر ، وسلامته للخطر .

ويقول المؤلف « ولعلنا لم ننس بعد ، ماحدث للمسيحية ، فحين حولتها الكنيسة إلى دولة وسلطان ، واقترفت باسمها أشد أصناف البغى والقسوة ،

---

(١) د . محمد كامل ليلة النظم السياسية ص٤٠٩ـ٤١١ (سنة ١٩٦١)

(٢) د . محمد ضياء الدين الريس ، الاسلام والخلافة فى العصر الحديث ص ٢٠٨ وما بعدها .

جاء يوم ثار فيه الناس جميعاً على المسيحية وعلى الكنيسة ، وخلعوا كل مافى أعناقهم للدين من عهد وطاعة ، حتى إذا عادت الكنيسة بالمسيحية إلى مكانها الطبيعى تبشر وتهدى ، رجع الآبقون إليها[١] .

ويقول المؤلف أيضاً ضمن ماساقه من تبريرات « فالتاريخ يبين لنا كما يقولون. أن الحكومة الدينية تقوم على أساس من الطاعة العمياء ، وأنها لاتفسر وجودها بأكثر من أنها ظل الله فى الأرض ، ولاتعطى منهجها سوى فكرة غامضة كى لاتدع مجالا لمناقشتها ، زاعمة أنها فكرة إلهية . كما أننا نجد تلك الحكومات الدينية من طبائعها الجمود الذى يجعل استجابتها للحياة استجابة سلبية وعكسية فهى تقف بالمرصاد لكل تطور جديد ، والقسوة تحتل من طبيعة الحكومة الدينية مساحة واسعة . وهى تستمد تبرير قسوتها وبطشها من نفس الغموض الذى تستمد منه سلطتها[٢] .

وواضح من هذا العرض أن المؤلف خلط بين المسيحية والإسلام ، وواضح أنه خلط بين الصراع بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية فى أوربا فى العصر الوسيط والتاريخ الإسلامى ، وإلا فأين هى الحكومة الإسلامية التى التزمت بتطبيق أحكام الدين ، فأدى بها هذا التطبيق إلى المجازفة بالدين نفسه ، وإلى تعريضه للكدر .

إن تجربة الحكومات الإسلامية التى التزمت موضوعياً بأحكام الدين ، هى جدّ قصيرة فى التاريخ الإسلامى ، ولكنها تجربة مشرقة فى لتاريخ الإنسانى كله ، وكانت تأكيداً للدين ، ولنقائه ولعظمته ، ولم تكن هدماً له ، ولامجازفة به ، وإلا فليقل لنا ، كيف جازف أبوبكر أو عمر بالدين ، وكيف عرض نقاءه

---

(١) من هنا نبدأ ص ١٤٦ ـ ١٤٧

(٢) المرجع السابق ص١٦٢ ـ ١٦٧

للكدر. وما هى الطاعة العمياء التى أمر بها الإسلام الرعية للحكام ، ورسول الله « ص » يقول « لاطاعة لمخلوق فى معصية الخالق » . ويقف أبو بكر بعده ليقول أطيعونى ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيت الله ورسوله فلاطاعة لى عليكم » . وهذا عمر يقول له واحد من الرعية « والله لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا » فيقول عمر « الحمد لله الذى أوجد فى أمة محمد من يقوم عمر بسيفه » . ويدخل عليه يوماً أعرابى فيقول له عمر « إنى أبغضك » فيقول الأعرابى « وهل يمنعنى ذلك حقاً لى ؟ » فيقول عمر « لا ! » فيقول الأعرابى « إذاً فأحبب كما شئت ، أو أبغض كما شئت . فإنما يهتم بالحب أو البغض النساء » .

وها نحن المسلمون ، قد فصلنا الدين عن الدولة منذ قرون عديدة ، فهل ياترى أبقينا الدين نقاءه بين الناس ، وهل ياترى طبقت حدود الله وأقيم شرعه ، فليستقرىء التاريخ الإسلامى من يريد أن يستقرئه على مدى أربعة عشر قرناً ثم ليقل لى . هل كان فصل الدين عن الدولة إبقاءاً لنقاء الدين ، وضماناً لإقبال الناس على تعاليمه ، وتحقيقاً للعدالة بين الناس ، ومنعاً للحكام من الجور بالرعية والبطش بها ، وإنهاء للاستبداد بين المسلمين ؟ . أم أن قيام الدولة على أمر الدين هو الذى حقق ذلك ؟ .

٦ — المخاطر التى تترتب على فصل الدين عن الدولة :

من المهم جدا فى مثل نطاق هذا البحث ، أن يعرف الإنسان النتائج التى يمكن أن تترتب على الآراء التى يقول بها أو يحبذها . فعل قدر سلامة هذه النتائج ونفعها ، تكون صحة هذه الآراء .

فما هى النتائج التى يمكن أن تترتب على فصل الدين عن الدولة ؟

إننا لو تصورنا قيام هذا الفصل ، لكان معنى ذلك وجود سلطتين فى

داخل الجماعة تتنازعان الاختصاص ، وهنـــا يصبح أمامنا عدة احتمالات لا بديل لها .

الاحتمال الأول : أن يحدث نوع من توازى القوة بين السلطة الدينية ، والسلطة الزمنية . وفى نطاق الدين الإسلامى بالذات ، لا بد أن يحدث صراع عنيف بين السلطتين ، لماذا ؟ لأن قواعد الدين الإسلامى لا يمكن فصلها عن قواعد الحكم ، فالدين ينظم أصول الحكم فى الجماعة الإسلامية ، من القيام على أمر الرعية بالعدل والشورى والمساواة ، فإذا خرجت السلطة الزمنية على ذلك فلا بد أن تصطدم بالسلطة الدينية ، وإذا التزمت بذلك فهى لا بد أن تكون سلطة دينية ، أيا كان لونها .

والدين ينظم حياة الجماعة الأسرية والاجتماعية والاقتصادية ، ويضع أصول نظام العقاب ونظام التجريم ، ويضع أصول القواعد المدنية فى المعاملات وخروج السلطة الزمنية على هذه الأصول ، لابد أن يؤدى إلى اصطدام السلطة الدينية بها ، أما إذا لم تخرج عن هذه الأصول ، فما يكون إذا معنى فصل الدين عن الدولة . !

وقد حدث ذلك فى أوربا فى فترة من الفترات ، أن كان للكنيسة بعض سلطتها وسلطانها ، فكان لها قانونها الخاص المنفصل عن القانون العام فى الدولة ، وكان لها محاكمها الكنسية وسجونها الكنسية ، بل إن نظام السجن الانفرادى الذى إستقر فى بعض النظم الوضعية الآن ، ما هو إلا أثر من آثار الكنيسة الكاثوليكية التى كانت أول من أنشأ سجناً على النظام الانفرادى فى روما قديماً .

وإذا كان مثل هذا الفصل بين السلطتين ، يمكن أن يحدث فى ظل الديانة المسيحية ، إلا أن حدوثه فى ظل الدين الإســـلامى مستحيل ، لاختلاف طبيعة كل من الدينين عن الآخر .

ولذلك فقيام التوازى فى القوة بين السلطتين ، لابد أن يؤدى إلى الصراع، والصراع العنيف ، وهذا الصراع بجانب أنه يضعف الجماعة ، إلا أنه لابد أن ينتهى بسيطرة أحد السلطتين على الأخرى .

الاحتمال الثانى : أن تسيطر السلطة الدينية على مقاليد الأمور المدنية فى الدولة .

وهذا الاحتمال هو الأساس فى الاسلام ، ومعناه ألا يكون للسلطة الزمنية وجود ، أى أن أمر الجماعة يكون واحداً ، إلى سلطة قائمة على أمر الجماعة الاسلامية من بينها ، وبناء على اختيارها الحر السليم ، وهذه السلطة ماتزمة بدستور الجماعة الاسلامية الخالد ، وهو القرآن الكريم ، منفذة أحكامة ، مطبقة لسنة رسول الله . وهذا كله تحت رقابة الأمة الاسلامية ، التى اختصها الله سبحانه وتعالى ، بالخطاب التكليفى فى كل الأمور العامة ، من دون حكامها ، لأنها هى الأصل فى القيام على أمر الدين والدنيا ، والمسئولية مسئوليتها .

سار هذا الأصل بعد عهد النبوة بصورة مشرقة وكاملة وفى عهد الشيخين أبى بكر وعمر ، هنا كان أمر الأمة واحداً ، والسلطة فيها واحدة ، والرعية آمنه مطمئنة ، لانزاع ، ولا تنازع ، بل قانون واحد ، مستمد من الكتاب والسنة ، وسلطة واحدة ، ماتزمة موضوعيا بهذا القانون . ثم بدأ انحراف السلطة واضحا منذ عصر معاوية .

وإذا كان هذا هو الأصل فى الاسلام ، فلماذا كان جدُّ قصير العمر فى التطبيق ؟

باختصار شديد وبدون الدخول فى تفصيلات ، لأن الأمة الاسلامية لم تقم بمسئوليتها الأصيلة فى الزام حكامها بدستور السماء ، ومراقبة هؤلاء

الحكام ، بل ومعاقبتهم إذا لزم الأمر، فساد الحكم الفردى فى الاسلام ، وكان سبب كل بلاء ابتلى به الاسلام والمسلمون .

الاحتمال الثالث : أن تسيطر السلطة الزمنية على السلطة الدينية :

ومعنى ذلك أن ينحصر الدين فى الأمور الشخصية ، ويصبح علاقة بين الإنسان وربه فقط ، ويتجرد عن كل مظاهره الاجتماعية ، فالإنسان يصلى أو لا يصلى ، ويصوم أولا يصوم ، ويؤدى الزكاة أولا يؤديها : كل ذلك منحى شخصى ليس للدولة سلطان عليه فيه ، ثم إن القيام على الأمور العامة تصبح كلها اتجاهات ليس للدين سلطان عليها ، فى جرائم أو عقوبات ، فى مسائل مدنية أو تجارية ، فى مسائل دستورية أو دولية ، هذه أمور تنفرد بها السلطة الزمنية، وليس للسلطة الدينية مكان فيها ، أو حكم عليها .

وتختار السلطة الزمنية من بين رجال الدين من يتولون المناصب الدينية العامة ، بحيث لا يناوئونها سلطة ولا سلطانا ، ويكتفون من الزاد بالقليل ، أو بما هو دون القليل ، مؤثرين السلامة والعافية ، راضين بالعاجلة عن الآجلة .

ولكن مثل هذا لم يمر بسلام فى داخل المجتمعات الاسلامية ، ولا يمكن أن يمر بسلام فيها ، إلا إذا قضى على الدين الاسلامى قضاء تاما . لماذا ؟

لأن طبيعة الدين الاسلامى ، أنه ليس مجـــرد عقيدة نظرية يؤمن بها الإنسان وكفى . ولكنه عقيدة وشريعة معا ، فكما يحكم الإنسان فى صلاته وفى صومه ، فإنه يحكمه أيضاً فى معاملاته ، وهو ينظم حياة الإنسان والمجتمع معا ، ويختاط بالسياسة والاقتصاد والتشريع ، كما يختلط بالعلاقة بين المرء ونفسه وزوجه وبنيه .

ومن هنا لابد أن يخرج من بين جماعة المسلمين ، من يناوىء السلطة الزمنية

سلطانها ، وينعى عليها خروجها على أوامر الدين والشرع ، وقد يكتفى بمجادلة السلطة والنصح لها ، وقد تحاول بعض الجماعات أن ترد هـذه السلطة بالقوة ، باعتبار أنها قوة باغية خرجت على قانون السماء ، فحق عليها قانون السماء بمقاتلتها حتى تفىء إلى أمر الله .

المهم أن الصراع فى هذه الحالة لابد أن يستمر فى داخل الجماعة الاسلامية وهو صراع لا يكسب فيه إلا أعداء الاسلام ، وهـذه الحالة هى حال الأمة الاسلامية ، منـذ انتصار السلطة الزمنية الممثلة فى معاوية وصحبه ، على السلطة الدينية الممثلة فى على وصحبه وبنيه .

ولا بد للسلطة الزمنية أن تقاوم بعنف ووحشية ، أى جماعة يمكن أن تظهر فى داخل الدولة ، تحاول أن تقود الشعب فى اتجاه سيطرة القواعد الدينية على الحياة ، ولعل تجربة جماعة الاخوان المسلمين المعاصرة ، مع السلطة الزمنية مع اختلاف نظمها ، لتوضح لنا صدق هذا النظر ، فما أن تشعر السلطة الزمنية ، أن عودها قد اشتد ، وأنها قد أصبح لها عند الشعب مكان ، حتى تشخنها بالجراح ، كانت هذه السلطة ملكية أم جمهورية ، مدنية أم عسكرية .

نخرج من هذا بنتيجة أرجو أن تكون قد اتضحت فى الأذهان ، هى : أن القول بفصل الدين عن الدولة فى الاسلام ، لابد أن يؤدى إلى الصراع فى الأمة الاسلامية ، وتجربة التاريخ الطويلة شاهدة على ذلك ، وسيبقى هذا الصراع قائمـا فى الأمة الاسلامية أرادت أم لم ترد ، وستبقى تدفع ثمن هـذا الصراع من قوتها ، ومن دماء أبنائها ومن صحة عقيدتها ، وليس هناك سوى حل واحد ، حتمى هو أن تكون السلطة فى الدولة ، قائمـة على أمر الدين ، سائسـة الدنيـا به .

ولعل الفرق بين الديانة المسيحية والديانة الاسلامية ، هو الذى يوضح لنا ، لمـاذا انتهى الصراع فى أوربا سريعاً ، بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية ، بعد

سيطرة السلطة الزمنية على مجرى الحياة فى أوربا، رغم أن هذه السيطرة لا يزيد عمرها كثيراً عن قرنين من الزمان ، ولا يبدو الآن أن لهذا الصراع من أثر ، أو إحساس فى حياة المواطن العادى .

فى حين أننا نجد أن الصراع بين السلطة الزمنية فى حياة المسلمين ، وبين أصحاب الاتجاه الدينى الشمولى ، لم يهمد ، رغم سيطرة السلطة الزمنية على مجرى الحياة العامة ، منذ قرون طويلة ، وربما منذ تولى بنو أمية الأمر .

ولا يبدو أن هذا الصراع سينتهى ، ما بقى الدين مبتورة أوصاله فى حياة المسلمين .

obeikandl.com